أهل السنة في العراق 'أفاق المستقبل' (1)

18-8-2004

ولعل "المقاومة السنية المسلحة" من أبرز العوامل والمؤثرات التي قلبت كثيرا من الحسابات الأمريكية وأثرت على المخططات المعدة مسبقا لعراق ما بعد الاحتلال، وقد تمكنت هذه المقاومة من إعادة الاعتبار لوجود وقوة المجتمع السني في العراق ، والذي كانت الإدارة الأمريكية تتجاهله تماما ، لكنها اليوم تبحث عن الشريك السني الذي يمكنها من تجاوز المأزق الكبير الذي وقعت فيه .

بقلم محمد سليمان

تبدو المعادلة السياسية في العراق أصعب وأكثر تعقيدا مما يظن كثير من الباحثين والسياسيين، وقد فتح الاحتلال الأمريكي للعراق كل الملفات المغلقة ودفع بكثير من الإشارات المكبوتة إلى العلن، ليس فقط على صعيد الداخل العراقي، وإنما على الصعيد الإقليمي. وابتعد كثير من الخبراء والساسة الأمريكيين عن أحلامهم السابقة بمحاولة بناء دولة عراقية ديمقراطية متغربة تكون سندا وعمودا من أعمدة السياسة الأمريكية الجديدة ، ودخلوا في إطار إدارة الصراع الداخلي وبناء قواعد التحالفات مع قوى سياسية، لم تكن في حساب قادة البيت الأبيض. ولعل "المقاومة السنية المسلحة" من أبرز العوامل والمؤثرات التي قلبت كثيرا من الحسابات الأمريكية وأثرت على المخططات المعدة مسبقا لعراق ما بعد الاحتلال، وقد تمكنت هذه المقاومة من إعادة الاعتبار لوجود وقوة المجتمع السني في العراق ، والذي كانت الإدارة الأمريكية تتجاهله تماما ، لكنها اليوم تبحث عن الشريك السني الذي يمكنها من تجاوز المأزق الكبير الذي وقعت فيه .

في هذا السياق تبرز جملة من الأسئلة حول مستقبل العراق ودور أهل السنة السياسي في المرحلة القادمة: ما هو جوهر التغير في التصور الأمريكي باتجاه التحالف مع السنة؟، وما هو مستقبل المقاومة السنية المسلحة؟، ما هي مقومات العمل السياسي المطلوب؟، كيف يتعامل أهل السنة مع القوى السياسية والطائفية الجديدة؟، هل الأفضل انطلاق أهل السنة في التفاعل مع الفئات الأخرى وصوغ العمل السياسي من رؤية طائفية تقوم على تعزيز مصالحهم الذاتية، أما من رؤية وطنية جامعة؟، وكيف يمكن أن تحل كثير من القضايا المرتبطة بالحسابات الطائفية والعرقية في هذا السياق؟.

بيد أن مناقشة الأسئلة السابقة تستدعي أولا مناقشة تساؤلات أخرى ترتبط بالاحتمالات القادمة لتطور الأوضاع السياسية في العراق ؟ ، وطبيعة القوى السياسية الداخلية والإقليمية الفاعلة في المشهد السياسي العراقي حاليا ؟ .

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال محاولة تحديد أهداف العمل السياسي لأهل السنة في المرحلة القادمة، والتي تشكل ضوابط الدور السياسي المطلوب، وبناء تصور لشبكة القوى والتفاعلات السياسية ومقومات النجاح في إدارة هذا التفاعل، وذلك من خلال المحاور التالية:

قراءة البنية الاجتماعية / السياسية العراقية، وموقع السنة فيها.

المشهد السياسي العراقي بعد الاحتلال والقوى الفاعلة.

القوى السنية وخريطة التفاعل والمصالح والمواقف.

التحول في المخططات الأمريكية ودور أهل السنة في ضوءها .

نحو صياغة إستراتيجية للدور السياسي لأهل السنة في المرحلة القادمة.

1- قراءة في البنية الاجتماعية العراقية وموقع أهل السنة منها: يرى الخبير حنا بطاطو - المتخصص في دراسة المجتمع العراقي وتطوره التاريخي – أن التركيبة السكانية العراقية هي من أعقد التركيبات السكانية والطبقية في المنطقة إذ تتشابك فيها الأصول والمنابت وتفترق، وتتداخل فيها الأعراق العربية والفارسية والشريفية والأشورية والكردية والتركمانية. وتتنوع تركيبتها القومية والدينية والقبلية ، إلى الدرجة التي يصعب فيها الوقوف على بنية اجتماعية مستقرة دقيقة لطبيعة تكوين وتركيب المجتمع العراقي .

وتختلف الإحصاءات الحالية في تعداد السكان في تحديد وتقدير النسب المئوية المشكلة للمجتمع العراقي، خاصة أن هذه الاختلافات ترجع إلى اعتماد الفئات المختلفة على مصادر معلومات وبيانات متباينة إلى درجة كبيرة. ويبدو الاختلاف الأكبر في تحديد النسب بين السنة والشيعة، إذ تصر كل طائفة من الطائفتين أنها تشكل الأغلبية، وتتمسك كل منهما بإحصائيات مختلفة. وبعيدا عن هذا الجدال فإن البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي تمتز بالتعقيد والتعدد والتنوع الثقافي والعرقي والديني والمذهبي ، فعلى الصعيد الديني هناك أغلبية مسلمة تكاد تصل إلى 98% من تركيبة السكان، ثم هناك أقلية مسيحية تبلغ أقل من 2% ، وهناك مئات أو عشرات من اليهود المتبقين، وعدد من الأشوريين والصابئة، الذين يمثلون بقايا الحضارات القديمة.

أما على الصعيد العرقي فتبدو الأغلبية هي من العرب والذين يشكلون ما بين 75- 80%، والأكراد 15- 20% والتركمان وآخرون 5% . وبخصوص التقسيم الطائفي فإنّ هناك خلافا حادا حول الأغلبية إذ يصر الشيعة أنهم الأغلبية وتذهب التقديرات المعتدلة لديهم أن نسبتهم بحدود 60- 65% ، بينما يرفض علماء وقيادات السنة هذه النسبة ويصرون على أن السنة هم الذين يشكلون الأغلبية، بيد أن التقديرات المعتدلة من قبل الطرفين تشير إلى تقارب شديد في النسبة تصل إلى حد المناصفة في تقاسم المجموع المسلم داخل التركيبة السكانية العراقية .

ويتوزع أهل السنة عرقيا بين العرب والأكراد، إذ ينتمي أغلب الأكراد إلى أهل السنة، إلا فئات محدودة قليلة تنتمي إلى الشيعة، ويتوزع أهل السنة غالبا في المناطق الوسطى والغربية والشمالية من العراق، ويتمركزون في مدن رئيسية كالموصل وديالي وصلاح الدين والأنبار وأربيل، وتختلف التقديرات في تقييم نسبتهم في بغداد، وتذهب تقديرات إحصائية معينة إلى أنهم يزيدون على النصف. أما الشيعة فيتمركز وجودهم في البصرة وبابل والناصرية وكربلاء والنجف وميسان والمثنى. كذلك الأمر لهم وجود كبير في بغداد . وهناك اختلاف في تقدير نسبة السنة المتواجدين في البصرة وفي الناصرية ومدن الجنوب العراقي .

وتتباين الدراسات والتحليلات في دراسة بنية المجتمع السني في العراق والعوامل المؤثرة عليها والتوزيع الطبقي داخله، وذلك نظرا لعملية التداخل القسرية التي تمت بينهم وبين النظام العراقي السابق، إلاّ أن عددا من الباحثين يتحدث عن وجود طبقة

وسطى – في الأغلب دنيا – داخل المجتمع السني كان قوامها الارستقراطيين وأفراد الجيش العراقي والموظفين الإداريين وأعضاء حزب البعث الذين يمثلون القيادات الوسطى داخل الحزب

وقد توزع مصدر الاقتصاد السني في المرحلة السابقة بين الدخل القادم من الدولة الريعية وحزب البعث وبين التجارة المدنية أو الأراضي الزراعية التي تتحكم فيها عشائر عراقية سنية عريقة. ولذلك فإن عددا كبيرا من السنة قد فقدوا مواردهم الاقتصادية مع زوال نظام الحكم، في حين أن الشيعة الذين كانوا يعانون من التهميش الاقتصادي والسياسي – في الفترة السابقة – لجئوا إلى الأعمال التجارية الحرة ومصادر دخل مستقلة عن الدولة. بيد أن هناك تحليلات اقتصادية تتحدث عن طبقة اقتصادية يغلب عليها الطابع السني، كانت متحالفة مع حزب البعث العراقي ما زالت فاعلة ومستفيدة من الظروف الاقتصادية الحالية وتؤدي دور "الكمبرادور". في حين يعتمد أغلب السنة الأكراد على الزراعة والرعي والصناعات الأولية في مواردهم الاقتصادية.

أما بالنسبة للتكوين الثقافي لأهل السنة في العراق، فهناك اختلاف كبير بين العادات والأعراف العربية والكردية وفي تحديد الهوية وتقدير المصالح السياسية، إلى درجة تكاد تختفي فيها مساحات التواصل والتوافق بين الطرفين. في حين ينشط الوجود الإسلامي لدى الفئتين العربية والكردية، غير أن دوره في الجانب العربي أكبر وانتماؤه الحضاري واضح، أما على الطرف الكردي فتشكل الأحزاب الإسلامية طرفا ثالثا في المعادلة السياسية الداخلية (كما سيأتي لاحقا) .

لا يوجد دراسات دقيقة تحدد لنا درجة التدين أو حجم التيار الإسلامي داخل المجتمع العراقي، بيد أن هناك مؤشرات متعددة وقوية تشير إلى ارتفاع نسبة التدين وقوة التيار الإسلامي ورسوخه في البنية الاجتماعية السنية ، على الرغم من سنوات الحكم الحديدي لحزب البعث العراقي العلماني ، ومنعه من قيام جماعات إسلامية طوال العقود السابقة .

إلا أن السنوات الأخيرة قام فيها حزب البعث بفتح الباب للنشاطات الإسلامية، وكان هناك محاولة لتعزيز دور الدين وحضوره في المجتمع – أيا كانت الأهداف السياسية -، كما فتحت معاهد إسلامية متعددة لتدريس العلوم الشرعية، ونشطت التيارات الإسلامية، كما يبدو أن الاحتلال الأمريكي - وسياساته المتصلبة ضد السنة - كان محفزا جديدا لزيادة الشعور بالانتماء الديني والإسلامي داخل أوساط السنة، ويبدو واضحا من نفوذ القوى السياسية السنية الحالية ودورها وتأثيرها أن التيار الإسلامي هو الغالب والنافذ إلى عمق البنية الاجتماعية السنية. وما زالت القبائل العراقية تلعب دورا محوريا ورئيسا في التكوين الاجتماعي لأهل السنة، وكما يقول علماء الاجتماع عندما تغيب التنظيمات المدنية الحديثة تظهر التنظيمات الأولية بشكل فاعل.

أما بالنسبة للتعليم فمن الواضح من خلال الدراسات والقراءات أن هناك نسبة كبيرة من السنة المتعلمين والحاصلين على درجات علمية والذين يشكلون جزءا محوريا ورئيسا من الطبقة الوسطى العراقية السابقة من التخصصات المختلفة، كالتخصصات التكنوقراطية والعلمية والأكاديمية المتعددة، وقد كان النظام وحزب البعث يعتمد عليهم بشكل كبير في إدارة مراكز ومؤسسات الدولة المختلفة. يتبع.

للعودة للأعلى